مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 14 نوفمبر 2023

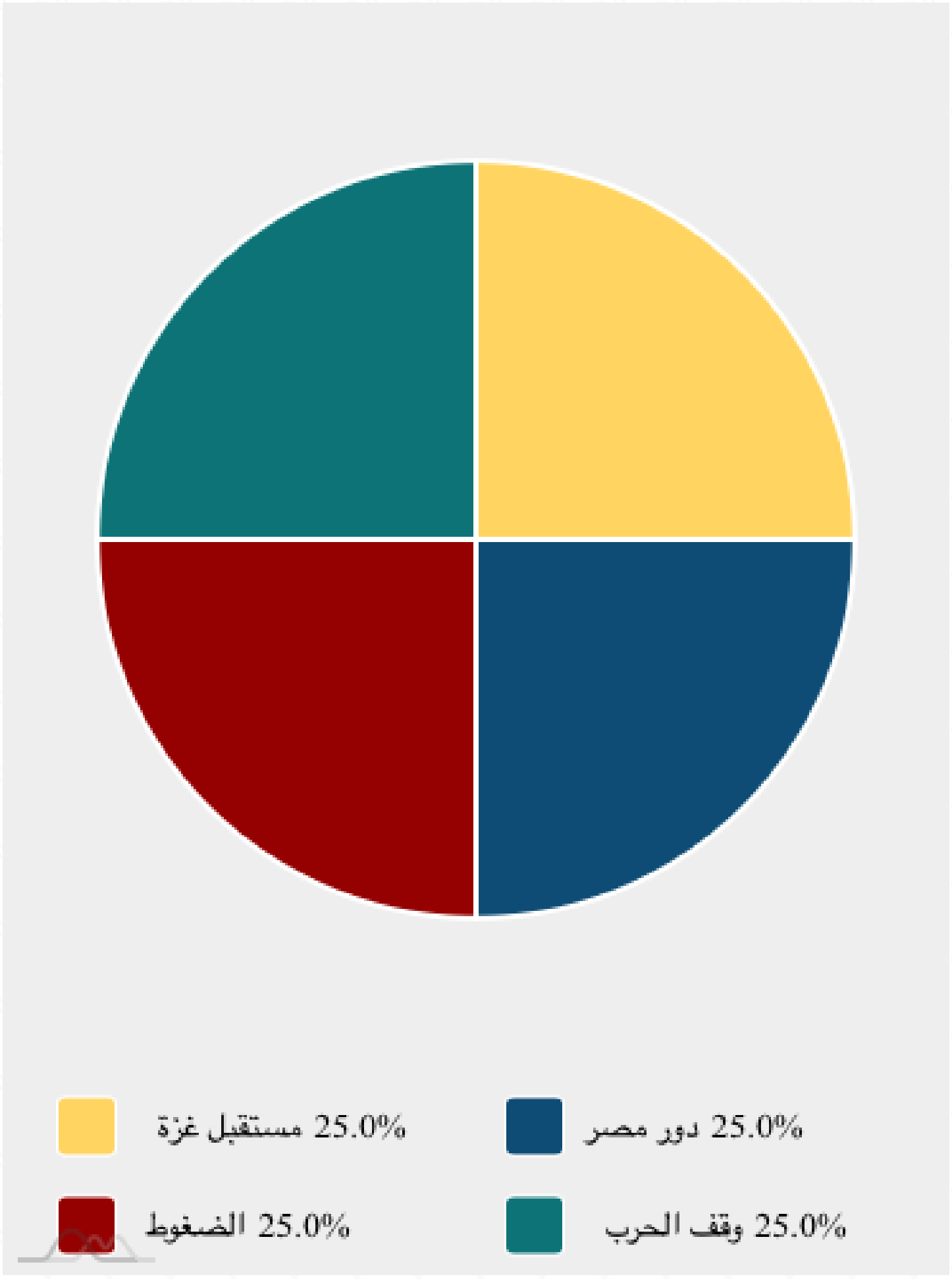

هآرتس: عائلات الرهائن تنتقد الحكومة الإسرائيلية

(إقليمي ودولي . هآرتس)

نشرت صحيفة هآرتس تقريرًا يسلط الضوء على تصاعد الضغوط الداخلية على رئيس الحكومة الإسرائيلية لإنجاز صفقة لإطلاق سراح المحتجزين في غزة.

ووفقًا للصحيفة العبرية، فقد قال أقارب الرهائن المحتجزين في غزة إن القوات الإسرائيلية لم تكن موجودة لحمايتهم عندما تسلل مقاتلو حماس إلى المجتمعات الإسرائيلية في 7 أكتوبر. ويشعر الكثيرون أن حكومة نتنياهو لا تجري مفاوضات جادة لتحرير أقاربهم.

وهاجم أقارب المحتجزين الحكومة الإسرائيلية وخاطبوها بالقول إن المشكلة هي أنتم وليس حماس.

وانتقد عديد من أقارب الإسرائيليين المحتجزين حكومة نتنياهو هذا الأسبوع، وألقوا باللوم على حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وإخفاقات الأجهزة الأمنية في اختطاف أقاربهم.

ولفتت تلك العائلات إلى أن الحكومة لم تستطع توفير الحماية اللازمة للمستوطنات في الجنوب، وكذلك فشلها الذريع في التصدي بهجوم حماس. واتهموا الحكومة بعدم الجدية في المفاوضات الجارية لإطلاق سراح الرهائن لدى حماس.

المونيتور: هل يمكن أن يبقى شرق البحر المتوسط مركزًا للغاز مع وجود إسرائيل في مركزه؟

(إقليمي ودولي . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريرًا للخبيرة في شؤون الطاقة كارين يونغ تسلط الضوء فيه على إمكانية وجود مركز للغاز في شرق المتوسط وفي القلب منه دولة الاحتلال في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة.

تقول الكاتبة إن الحرب بين إسرائيل وحماس تؤثر على إنتاج الطاقة والتعاون الإقليمي. وقد أثبتت أسواق النفط تفاؤلها بأن الصراع لن يمتد إلى بقية المنطقة، ولا يبدو أن أسعار الغاز الطبيعي ستتأثر على الفور.

وتتجلى الآثار في التوقف المؤقت في بداية الحرب لخط أنابيب الغاز الإسرائيلي من حقل تمار البحري إلى مصر، والذي كان يستخدم تقليديًا كجزء من الصادرات المصرية من الغاز الطبيعي المسال وكمخزون لتوليد الكهرباء المصرية.

وفاجأت إسرائيل الأسواق بمتابعة منح 12 رخصة للتنقيب عن الغاز لست شركات في 29 أكتوبر، بعد أسابيع فقط

من الهجوم وفي خضم الحرب. وستحصل شركات إيني الإيطالية ودانا بتروليوم وشركة ريتشيو إنرجي الإسرائيلية على ترخيص للتنقيب غرب حقل ليفياثان، وهو المصدر الأكثر أهمية حاليا لصادرات الغاز الإسرائيلية.

ومع ذلك، في حين أن الإشارات قصيرة المدى تشير إلى استمرارية العمل، هناك خطر متزايد من أن يعاني إنتاج الغاز في شرق البحر المتوسط، ككل، جراء الصراع والنقص المتزايد في التعاون والتنسيق الاقتصادي والسياسي بين إسرائيل وجيرانها.

إشارت الموضوع: – – تداعيات الحرب في غزة

أتلانتك كاونسيل: كيف يمكن للصراع في غزة أن يقلب الموازين في شمال أفريقيا

(أمني وعسكري . أتلانتيك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسيل تقريرًا للكاتب كريم مزران يستعرض فيه تداعيات الحرب في غزة على دول شمال إفريقيا.

يقول الكاتب في مستهل تقريره إن تركيز العالم ينصب في الوقت الحالي على الحرب بين إسرائيل وحماس، الأمر الذي يثير المخاوف بشأن احتمال امتدادها إلى الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية في شمال أفريقيا يستحق نصيبه من الاهتمام، إذ يمكن أن تحتل تلك التطورات مركز الصدارة قريبًا إذا جرى تجاهلها أو إساءة تفسيرها.

لقد أكد الباحثون مرارًا على أهمية الشاطئ الجنوبي المستقر والمتطلع إلى المستقبل – دول شمال أفريقيا – من أجل التطور السلمي للأنظمة السياسية في جنوب أوروبا. ولسوء الحظ، فإن هذا الاحتمال أصبح أبعد من أي وقت مضى، ويمكن أن يتفاقم الوضع الحالي بسرعة.

المغرب - الجزائر

ولفت الكاتب إلى أن التنافس بين المغرب والجزائر، والذي كان يركز دائمًا على قضية منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها، أدى إلى دخول البلدين في سباق تسلح دام عقودًا من الزمن.

ومن الممكن ان تؤدي هذه القضية الأمنية، التي تتعلق بقوة البلدين وشرعيتهما أكثر من أي شيء آخر، إلى صدام عسكري. ويمثل هذا النزاع حول الصحراء الغربية ذريعة لوجود عدو على الحدود ويبرر قوة الطبقات الحاكمة في الجزائر والمغرب.

ويشير التقرير إلى تصاعد التوترات بين البلدين في الفترة الأخيرة. ويشكل سباق التسلح بينهما مخاطر وقوع اشتباكات عسكرية يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة.

وفي تونس، قام الرئيس المنتخب حديثًا قيس سعيد بمركزة جميع السلطات الدستورية لنفسه، مما أدى إلى تحويل البلاد نحو الاستبداد. لكن الأمر الأكثر خطورة هو أن تونس تسقط في أحضان جارتها القوية: الجزائر. وكلما غرقت تونس في أزمتها الاقتصادية والسياسية، زادت حاجة الرئيس سعيد إلى دعم غير مشروط لتنميتها السياسية والاقتصادية من الدول الغربية.

مصر - ليبيا

وتشير المجلة إلى أن هذه القضية تثير مخاوف لمصر أيضا، التي كانت تسعى جاهدة إلى بسط حكمها العسكري والسياسي على جارتها ليبيا التي مزقتها الحرب الأهلية.

وقد تجنبت مصر الفوضى والعواقب السلبية على الحدود الغربية لمصر جزئيًا من خلال دعم أحد وكلائها وحاكم المنطقة الشرقية في ليبيا: الجنرال خليفة حفتر.

وحقق الرجل القوي، المدعوم من المرتزقة الروس، مجموعة فاغنر، مستوى معتدلًا من النظام من خلال حرب دموية ضد جميع العشائر والقبائل المعارضة.

لكن ذلك لم ينتبه إليه الكثيرون حتى جاءت مأساة فيضانات 9 سبتمبر في محافظة درنة، والتي أودت بحياة نحو عشرة آلاف شخص. الآن، بدأ الكثيرون يشككون في مشاركة حفتر، وبشكل أكثر دقة، أبنائه الستة في المجالين العسكري والاقتصادي في المحافظة. ومنذ ذلك الحين، وقعت اشتباكات، وتتزايد احتمالية حدوث ثورة من القبائل وسكان المناطق الحضرية يومًا بعد يوم.

وتضيف المجلة الأمريكية أن الدكتاتور المصري عبد الفتاح السيسي قد يحاول التدخل مباشرة لتخفيف حدة التوتر في المنطقة الحدودية. ومع ذلك، ليس هناك شك في أن هذا من شأنه أن يسبب رد فعل قوي من الجزائر، التي قد ترى أن محاولة توسيع القوة المصرية تؤدي إلى ترجيح كفة ميزان القوى في شمال إفريقيا.

وعلاوة على ذلك، فإن القوة التي تسيطر على الجزء الغربي من ليبيا، تركيا، لن تقف مكتوفة الأيدي، وعلى الأرجح ستتدخل بشكل مباشر بينما تكون الجزائر في زاويتها. وكانت فكرة الوفاق التركي الجزائري صعبة التصور حتى الصيف عندما انضم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى جبهة رفض التطبيع التي تقودها الجزائر.

وفي ظل السيناريو الحالي، فإن وضع الحرب بين إسرائيل وحماس قد يجبر مصر على مواجهة تناقضاتها، مما يؤدي بها إما إلى مواجهة مع إسرائيل دفاعًا عن الفلسطينيين أو ضد حماس دعمًا لاتفاق السلام مع إسرائيل. وفي كلتا الحالتين، ستكون العواقب للدول الغربية أمرًا لا يمكن تصوره.

وفي ضوء هذه التحديات المتعددة الأوجه، ينبغي على الدول الغربية أن تأخذ في الاعتبار التوترات المستمرة في شمال أفريقيا لجعل عملية صنع القرار فيما يتعلق بالأحداث في غزة أكثر دقة وشمولية.

وتختم المجلة بالقول إن الحل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم – وليس حل مؤقت – هو صياغة خطة تسهل المصالحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتشكل تقدمهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بطريقة لا تهمل المنطقة العربية بأكملها. وهذا هو الطريق الوحيد للمضي قدما.

يو أس أيه توداي عضو مجلس الشيوخ أم عميل سري ؟ كيف يزعم أن روبرت مينينديز كان رجل مصر الداخلي

(إقليمي ودولي . USA Today)

نشرت صحيفة يو أس أيه توداي تقرير يستعرض ما تمثله قضية بوب مينينديز في معركة الادعاء الأمريكي ضد النفوذ الأجنبي.

وتقول الصحيفة الأمريكية إن لائحة الاتهام ضد السيناتور بوب مينيديز والتي تتهمه إحداها بالعمل وكيلًا أجنبيًا لمصر تُمثل أخطر التهم الجنائية المرفوعة ضد عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي في الذاكرة الحديثة، والتي تشير إحداها إلى أن مينينديز باع منصبه ونفوذه لقوة أجنبية لتحقيق مكاسب شخصية.

وتقدم لائحة الاتهام نظرة ثاقبة على كيفية تقويض مشرع قوي للأمن القومي لتحقيق مكاسب مالية.

وتلفت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة ومصر حليفان قريبان لكنهما العلاقات تشهد توترًا بين الحين والآخر.

لعقود من الزمان، كانت مصر حليفًا قويًا للولايات المتحدة – ومتلقيًا رئيسًا للمساعدات الأمريكية في واحدة من أكثر مناطق العالم اضطرابًا.

وتدهورت العلاقة على نحو حاد في السنوات الأخيرة بسبب مخاوف الولايات المتحدة بشأن سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، وتحتجز حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي تولى السلطة في انقلاب عسكري، ما يقدر بنحو 60 ألف سجين سياسي.

من منصبه كأكبر ديمقراطي في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، كان لمينينديز نفوذ كبير على قرارات الاستمرار – أو في بعض الأحيان كبح – مئات الملايين من الدولارات من المساعدات لمصر، بالإضافة إلى مليارات أخرى في مبيعات الأسلحة والتمويل.

اتهام ونفي

ونقلت الصحيفة عن ديفيد لوفمان، المدعي الفيدرالي السابق ورئيس مكافحة التجسس في وزارة العدل، قوله إن «واجب أعضاء الكونجرس هو الولاء، دون انقسام أو مواربة، تجاه حكومة الولايات المتحدة، وليس خدمة مصالح الجيش الأجنبي أو أجهزة المخابرات الأجنبية».

وفي بيان لصحيفة يو إس إيه توداي، رفض مينينديز بشدة هذه المزاعم.

وقال مينينديز «التهمة الأخيرة بالعمل وكيلًا أجنبيًا مشينة بقدر ما هي سخيفة»، مؤكدًا أن لديه سجلًا حافلًا في تحدي القادة المصريين في قضايا مثل حقوق الإنسان. وقال: «لقد كنت، طوال حياتي، مخلصًا لدولة واحدة فقط – الولايات المتحدة الأمريكية، الأرض التي اختارتها عائلتي للعيش في ديمقراطية وحرية».

بدوره قال لورانس لوستبيرج، محامي رجل الأعمال وأئل حنا: «إن الادعاء الأخير بأن حنا كان جزءًا من مؤامرة وُضعت على العشاء لتجنيد السيناتور مينينديز للعمل وكيلًا للحكومة المصرية، كما ستظهر الأدلة، كاذب تمامًا».

تفاخر السيناتور مؤخرًا بأنه كان قادرًا على الحفاظ على تصريحه الأمني السري للغاية على الرغم من الاتهامات الفيدرالية.

وتقول الصحيفة إن اتهامات مينينديز تأتي في الوقت الذي تحقق فيه وزارة العدل فيما إذا كان هانتر بايدن نجل الرئيس جو بايدن قد انتهك قانون تسجيل الوكلاء الأجانب من خلال عدم التسجيل أثناء العمل في الولايات المتحدة نيابة عن الشركات الموجودة في الصين وأوكرانيا.

وتنقل الصحيفة عن الخبراء قولهم أن مثل هذه الأفعال، إذا كانت صحيحة، ستمثل انتهاكًا خطيرًا لواجب عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي وتهدد الأمن القومي من خلال تقويض ولائهم للولايات المتحدة.

:- -

أفريكا ريبورت: اتفاقيات المقايضة الأفريقية ليست حلاً لأزمة العملات الأجنبية

(إقليمي ودولي . أفريقيا ريبورت)

نشر موقع أفريكا ريبورت تقريرًا يتناول ما إذا كانت اتفاقيات المقايضة بين الدول الأفريقية تُمثل حلًا لأزمة العملات الأجنبية.

وأشار الموقع الفرنسي إلى ان بعض الدول الأفريقية أبرمت اتفاقيات مقايضة أو تستكشف صفقات محتملة، والتي سيكون لها تأثير محدود على نقص العملة الصعبة في القارة.

ويوضح الموقع أنه وفيما يخص مصر، فقد يسمح لها اتفاق مقايضة محتمل مع كينيا باستيراد الشاي دون مزيد من الضغط على احتياطياتها الأجنبية المنهكة.

ومع ذلك، من غير المرجح أن تذهب مثل هذه الصفقات بعيدًا في تخفيف أزمة العملة الصعبة في إفريقيا، كما يقول الخبراء.

وتجري مناقشة اتفاقية مقايضة محتملة بين مصر وكينيا، إذ يمكن لمصر بموجبها استيراد الشاي من كينيا دون ضغوط إضافية على احتياطياتها الأجنبية.

ويمكن أن تساعد الترتيبات من هذا القبيل في التجارة الثنائية بين الشركاء ولكنها لا تحل تحديات العملة الأوسع.

بلومبرج: تدفقات الغاز الإسرائيلي إلى مصر ترتفع هذا الشهر مع تراجع

المخاطر

(إقليمي ودولي . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على ارتفاع تدفقات الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى مصر بنسبة 60 في المئة هذا الشهر.

وقالت الوكالة الأمريكية إن تدفقات الغاز الطبيعي الإسرائيلي زادت إلى مصر بنسبة تصل إلى 60% هذا الشهر، وفقًا لشخص مطلع على الواردات المصرية، مع تراجع المخاوف المتعلقة بالسلامة في خضم الحرب مع حماس واستئناف إنتاج حقل غاز كبير.

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه لأن المعلومات ليست علنية إن الإمدادات ارتفعت إلى 400-350 مليون قدم مكعب يوميا من حوالي 250 مليونا في وقت سابق من نوفمبر. ومع ذلك، فإن هذا يمثل ما يقرب من نصف التدفقات الطبيعية قبل الحرب.

أعلنت شركة شيفرون، اليوم الاثنين، أنها بدأت الإمدادات للعملاء المحليين في إسرائيل والمنطقة من حقل غاز تمار التابع لها. وكان الحقل قد أُغلق الشهر الماضي بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة بعد هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر. وارتفعت الشحنات الإجمالية من إسرائيل بعد أن أعلنت مصر عن توقفها الكامل في أواخر الشهر الماضي.

ومن المرجح أيضًا أن يستأنف خط أنابيب غاز شرق البحر المتوسط، الذي يمتد من عسقلان الإسرائيلية، شمال قطاع غزة، إلى العريش المصرية، هذا الأسبوع، وفقًا لثلاثة أشخاص مطلعين على العمليات. وقد وُجهت الشحنات عبر طريق أطول عبر الأردن بينما أُغلق خط شرق المتوسط الأكثر مباشرة الشهر الماضي.

وتستخدم مصر بعض الغاز الإسرائيلي لتلبية الطلب الخاص بها، وتصدر الفائض على شكل غاز طبيعي مسال، إلى أوروبا في المقام الأول. وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت زيادة التوافر ستؤدي إلى زيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال من مصر نظرًا لأن الاستهلاك المحلي لا يزال مرتفعًا.

وأدت درجات الحرارة المرتفعة أكثر من المعتاد إلى زيادة الطلب على الكهرباء في مصر، ولا يزال انقطاع التيار الكهربائي شائعًا. وكانت خطة الحكومة هي استئناف صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا في أكتوبر، لكن الحرب قطعت إمدادات الغاز وامتدت الأزمة حتى نوفمبر.

وتقول الوكالة إن من الممكن أن تنخفض صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 40% خلال فصل الشتاء المقبل عما كان متوقعًا في الشهر السابق، وفقًا لتوقعات بلومبرج. وشحنت البلاد 80% من من الغاز المصري المسال إلى أوروبا العام الماضي، حيث سعت القارة إلى استبدال غاز خطوط الأنابيب الروسية بعد غزو موسكو لأوكرانيا.

مركز صوفان: ما هو دور مصر في مستقبل غزة؟

(أمني وعسكري . صوفان جروب)

نشر موقع مركز صوفان تقريرًا يستشرف الدور الذي يمكن أن تضطلع به مصر في مستقبل غزة في ضوء الحرب المحتدمة بين إسرائيل وفصائل المقاومة في قطاع غزة.

نقاط رئيسة:

- قرب مصر من قطاع غزة وعلاقتها التاريخية بها، فضلًا عن علاقاتها مع إسرائيل، يجعل من القاهرة محورًا أساسيًا للتوصل إلى نتيجة مستقرة للصراع بين إسرائيل وحماس.
- السيطرة المصرية على معبر رفح، المنفذ الوحيد الذي لا يزال مفتوحًا في غزة، وضعت القيادة المصرية في قلب الجهود الرامية إلى حماية سكان غزة من آثار الحرب.
- ورغم أن مصر تحث علنًا على وقف إطلاق النار، فإن لها تاريخًا من العداء مع حماس، وسوف ترحب سرًا بحكومة جديدة في غزة ترفض العنف السياسي وتلتزم بالمفاوضات مع إسرائيل.
- ولا ترغب القاهرة في تدفق أعداد كبيرة من لاجئي غزة إلى شبه جزيرة سيناء بسبب عدم اليقين بشأن ما إذا كان اللاجئون سيعودون إلى ديارهم ومتى.

لا غنى عنها لحل الصراع

ووفقًا للتقرير، فعلى مدى العقدين الماضيين، مع حلول التهديد الإيراني للدول العربية محل المخاوف بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تضاءل نفوذ مصر الإقليمي مقابل نفوذ ممالك الخليج العربية، التي تتمتع الآن بنفوذ كبير ليس فقط في المنطقة، ولكن على مستوى العالم.

ومع ذلك، وبسبب عدد سكانها الكبير، وموقعها الجغرافي، ووضعها كأول دولة عربية توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، ظلت مصر أساسية في أي حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويُقدم التقرير نظرة تاريخية على إدارة قطاع غزة منذ حرب عام 1948 وإلى الوضع الراهن حيث تدير مصر معبر رفح الحدودي بين القطاع ومصر وهو المعبر الوحيد خارج السيطرة الإسرائيلية، لافتًا إغلق سيطرة حماس على القطاع منذ 2007 .

بين السر والعلن

ونوّه الموقع إلى أن مصر لم تنظر إلى حماس باعتبارها تعرقل الحل الدائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني فحسب، بل باعتبارها أيضا حليفًا لتنظيم الإخوان المسلمين الذي عارض نظام الرئيس السابق حسني مبارك. ووصل الرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي، إلى السلطة في عام 2013 بعد الإطاحة التي قادها الجيش بالرئيس المنتخب محمد مرسي، وهو شخصية بارزة في جماعة الإخوان المسلمين المتعاطفة مع حماس والحركات الإسلامية الإقليمية.

وفي سعيهم إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، يدعم زعماء مصر والدول العربية الأخرى سرًا نتائج ما بعد الحرب بين إسرائيل وحماس ذاتها التي يدعو إليها المسؤولون الأميركيون ـ استعادة حكم السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية في غزة في نهاية المطاف.

ومن شأن هذه النتيجة أن توحد البنية السياسية في غزة مع تلك الموجودة في الضفة الغربية التي تديرها السلطة الفلسطينية، والتي طالما دعم قادتها المفاوضات مع إسرائيل ونبذوا استخدام العنف السياسي أو الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

ومع ذلك، مثل عديد من القادة الإقليميين والعالميين الآخرين، أدان السيسي وحلفاؤه العرب جميعًا النهج الإسرائيلي تجاه الصراع في غزة، والذي أدى إلى مقتل الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك عديدًا من الأطفال. وقد استُهدفت من المستشفيات في غزة منذ بدء النزاع قبل أكثر من شهر.

وأفادت التقارير أن الرئيس السيسي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة خلال اجتماعه مع مدير وكالة المخابرات المركزية الزائر ويليام بيرنز في 7 نوفمبر. وكرر السيسي هذه الدعوة خلال عطلة نهاية الأسبوع في القمة الإسلامية العربية المشتركة في الرياض بالمملكة العربية السعودية، معلنًا ضرورة وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة دون قيود أو شروط.

مخاوف التهجير

ومع إدراكها لقدرتها المحدودة على التأثير على العمليات الإسرائيلية، سعت القاهرة إلى عزل نفسها عن تداعيات القرارات الإسرائيلية. لكن القاهرة سعت إلى تحقيق التوازن بين دعمها للسكان المدنيين في غزة والتداعيات الأمنية المترتبة على السماح لأعداد كبيرة من سكان غزة بالنزوح إلى مصر.

وأضاف التقرير أن القاهرة عملت مع مسؤولين أمريكيين وقطريين وإسرائيليين ودوليين آخرين لزيادة تدفق المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح لتوزيعها على المدنيين في غزة. وبعد عدة أيام من التأخير والتردد في أعقاب هجوم حماس، مكنت مصر أيضًا المواطنين الأجانب من مغادرة غزة عبر ذلك المركز الحدودي.

ومع تحول الجانب الإنساني للصراع إلى ضرورة أساسية للمفاوضات، بما في ذلك المفاوضات بشأن الرهائن، فإن مصر سوف تلعب حتمًا دورًا أكثر مركزية، نظرًا لسيطرتها على معبر رفح.

ويوفر حجم المساعدات الإنسانية التي تتدفق إلى غزة لمصر مقعدًا رئيسًا على طاولة المفاوضات في الصراع، وخاصة فيما يتعلق بقضية الرهائن.

وقد عارضت الحكومة المصرية بشدة السماح لسكان غزة بالدخول إلى مصر، بما في ذلك الاقتراحات الإسرائيلية وغيرها بأن سكان غزة يمكن إسكانهم مؤقتًا في سيناء المجاورة. ويسعى المسؤولون المصريون، بأي ثمن تقريبًا، إلى تجنب عبء اللاجئين الذي تتحمله دول إقليمية مثل الأردن ولبنان وتركيا ودول أخرى من خلال استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين من العراق وسوريا الذين فروا من الحروب هناك.

ويشتبه بعض الزعماء المصريين في أن إسرائيل تسعى ـ من أجل ضمان عدم عودة أي تهديد من غزة ـ إلى تهجير السكان المدنيين في غزة على نحو دائم في مصر وأجزاء أخرى من العالم العربي. ومن وجهة نظر أمنية، تخشى السلطات المصرية أيضًا زيادة التهديد الإرهابي المستمر منذ عقد من الزمن والناشئ عن الجماعات التابعة لتنظيم الدولة والفصائل الإسلامية الأخرى العاملة في شبه جزيرة سيناء.

وبحسب ما ورد، يقدر بعض المسؤولين المصريين أن حماس أو مسلحين فلسطينيين آخرين سيعملون في أي مخيمات للاجئين في سيناء، ومن المحتمل أن يعملوا على تمكين الجماعات المسلحة الموجودة في سيناء.

دور مصري محتمل

وأضاف التقرير أن القادة المصريين مترددون في تحمل المخاطر السياسية والعسكرية التي قد تكون ضرورية للمساعدة في تأمين المنطقة بعد انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية. ووفقًا لتقرير نشرته صحيفة وول ستريت

جورنال، رفض الرئيس السيسي، خلال اجتماعهما في 7 نوفمبر، اقتراحًا من مدير وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز بأن تقوم القاهرة بإدارة الأمن مؤقتًا في قطاع غزة بعد الحرب حتى تصبح السلطة الفلسطينية مستعدة لتولي المسؤولية.

وقد يعكس هذا الموقف حسابات القاهرة التي مفادها أنه على الرغم من احتمال هزيمة الجناح العسكري لحماس، إلا أنه من غير الممكن استئصال إيديولوجيتها، وسوف يظل مقاتلو حماس يعملون هناك. فلا مصر ولا أي حكومة عربية أخرى لديها الرغبة في خوض حملة لمكافحة التمرد قد تنطوي على أعداد كبيرة من الضحايا، فضلًا عن سقوط ضحايا بين المدنيين الفلسطينيين.

ويشكك القادة المصريون وغيرهم من القادة العرب في إمكانية إصلاح السلطة الفلسطينية وإعادة تنشيطها إلى الحد الذي تصبح فيه استعادة حكمها مقبولة على نطاق واسع في غزة. ويكمن وراء الموقف المصري والعربي الأوسع توقع بأن المسؤولية عن أمن غزة بعد الحرب سوف تقع على عاتق القوات الأمريكية والأوروبية والشركاء الذين يعملون نيابة عن إسرائيل إذا رفضت الدول العربية المساعدة في تأمين القطاع.

وعلى الرغم من إصرار مصر الحالي على إبقاء مشاركتها في غزة محدودة، فإن حدود مصر مع القطاع ودورها التاريخي في غزة والشؤون الفلسطينية الأوسع ستدفع بلا شك المسؤولين الأمريكيين والعالميين إلى ممارسة ضغوط كبيرة على القاهرة للعب دور واسع النطاق في مرحلة ما بعد الحرب في غزة.

وفي سعيها لإنهاء عزلتها التي أعقبت معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، دعمت مصر اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوائل التسعينيات، والتي أدت إلى تشكيل السلطة الفلسطينية. دعمت مصر جميع معاهدات السلام العربية الإسرائيلية اللاحقة، بما في ذلك اتفاقيات إبراهام لعام 2020 التي شهدت تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان مع إسرائيل.

وفي كل صدام سابق بين إسرائيل وحماس، لعبت القاهرة دورًا فعالًا في التوسط في وقف إطلاق النار الذي أنهى كل تفجر للعنف. وفي أغلب الظن، ومن أجل الحفاظ على علاقاتها العالمية والإقليمية وتجنب تكرار القتال الذي دار بين إسرائيل وحماس في السابع من أكتوبر، فمن المرجح أن تذعن مصر في نهاية المطاف لدور أمني كبير في غزة - إذا لم يجري التوصل إلى بدائل ذات مصداقية.

ومع ذلك، فإن قادة مصر، في المقابل، سيحصلون على أكبر قدر ممكن من التنازلات من المسؤولين الأمريكيين، والدول الشريكة، ودول الخليج الغنية التي تفتقر إلى حد كبير إلى القدرة العسكرية للمساعدة في تأمين غزة بعد الحرب.